

أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم التوجهات التنموية الدولية الحديثة

-عرض تجارب دولية ناجحة-

*The importance of public-private partnership in supporting international development trends -Presentation of successful international experiences-*عبد الرؤوف بلكوش¹¹ جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، abderaouf.belkouch@univ-dbkm.dz

تاريخ النشر: 2026/04/30

تاريخ القبول: 2026/ 04/16

تاريخ الاستلام: 2026/ 01/01

ملخص:

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كركيزة أساسية للمساهمة في تجسيد البرامج التنموية ذات الطابع المحلي والدولي، وتجاوز مشكلة تمويل مشاريع القطاعات الحيوية. أصبحت لمثل هذه الشراكات المكانة والدور المحوري في دعم توجهات الخطط والاستراتيجيات الدولية ضمن خطة أهداف التنمية المستدامة (SDGs). تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، مع عرض عدة تجارب دولية ناجحة لمختلف القطاعات الحيوية الملبية لحاجيات الأفراد، وتحسن نوعية حياتهم.

تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها أن عقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي أكثر الخيارات شيوعا، وهذا نظرا لكونها مدخلا لتحسين جودة خدمات المرافق العمومية، ووسيلة لتقليل العبء المالي على الحكومات، وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة. توصي الدراسة بتعاون الحكومات باستمرار مع الخواص، بالطريقة التي تضمن تحقيق المصلحة للطرفين، والتوازن بين الربحية وتحقيق الأثر الاجتماعي.

كلمات مفتاحية: الشراكة، القطاع العام، القطاع الخاص، التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL : J45، Q01.

Abstract:

This research paper highlights the topic of public-private partnerships as a fundamental pillar for contributing to the implementation of local and international development programmes and overcoming the problem of financing projects in vital sectors. Such partnerships have become pivotal in supporting the directions of international plans and strategies within the agenda of the Sustainable Development Goals. This study adopts a descriptive and analytical approach, presenting several successful international experiences in various vital sectors that meet the needs of individuals and improve their quality of life.

Several conclusions were reached, the most important of which is that public-private partnerships are the most common options. This is a way to improve the quality of public utility services, reduce the financial burden on

governments, and achieve sustainable development. The study recommends that governments should continuously collaborate with private sector partners in a way that ensures a win-win situation, balancing profitability and social impact.

Keywords: Partnership; Public Sector; Private Sector; Sustainable Development.

Jel Classification Codes: J45, Q01.

1. مقدمة:

يعتبر التوجه التنموي الدولي الجديد الذي تم اعتماده مؤخراً تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة، والمتمثل في خطة أهداف التنمية المستدامة (SDGs) 2015-2030 توجهاً طموحاً وشاملاً، حيث تدعو هذه الخطة إلى تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة لجميع البشر، والقيام بالتصدي للتحديات العالمية الحالية والمستقبلية، بما في ذلك ما يتعلق بالفقر وعدم المساواة وتدهور البيئة والمناخ والسلام والازدهار والعدالة، كما دعت إلى عنصر مهم جداً، وهو المصادر التي من خلالها يتم دعم وتمويل مختلف المشاريع في هذا المسار، حيث منحت للشراكة بين القطاعين العام والخاص الدور المحوري ومكانة هامة في تنفيذ المشروعات الكبرى في مختلف القطاعات الحيوية، إذ أن الواقع يشير إلى أن الدول والحكومات لا تستطيع وحدها معالجة التحديات التي تواجه تحقيق الخطط والاستراتيجيات التنموية المحلية وكذا الدولية، نظراً لعدة أسباب، أبرزها المتعلق بنقص التمويل والميزانية المحدودة المخصصة للمشاريع، ونقص الكفاءات والخبرات المحلية، والتأخر التكنولوجي، هذا عدا عن احتياجات الأفراد المتزايدة، لذلك يظهر الدور الهام والبارز للقطاع الخاص في مساندة القطاع العام لتنفيذ هذه الأهداف التنموية في مختلف القطاعات المهمة، حيث أن القطاع الخاص وبما يتميز به من بنية تشغيلية أكثر كفاءة وخاضعة لعنصر المساءلة، وطاقت عمل فني وتشغيلي مؤهل، وهياكل إدارية فعالة ومرنة، وقدرات مالية وتقنية، يمكن أن يكون له دور فعال في دعم الحكومات من أجل حل العديد من المشاكل، والتي تعاني منها في المجال التنموي، وتطوير البنية التحتية والاستثمار، وذلك مروراً عبر الرفع من جودة خدمات المرافق العمومية وزيادة فعاليتها.

ومما لا شك فيه أن التجارب الناجحة التي أصبحت تتحقق إثر عقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مختلف دول العالم، والتي شملت العديد من القطاعات الحيوية، هو أبرز دليل على نجاعة هذه الوسيلة في تحقيق الأهداف التنموية المسطرة، بل وأصبحت مثالا يحتذى به من طرف الدول الأخرى. على ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تجسيد البرامج التي تخدم

التوجهات التنموية الدولية الحديثة؟

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكيف يمكن لها أن تساهم في إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه الحكومات في تمويل وإنجاز المشاريع التنموية، والرفع من نوعية وفعالية خدمات المرافق العمومية المقدمة للجمهور، وذلك خدمة للخطط والاستراتيجيات التنموية المحلية والدولية، مع الإشارة إلى أهم التجارب الدولية الناجحة في هذا الصدد لعديد الدول، من أجل الاطلاع على حجم الفوائد والامتيازات التي نتجت عن مثل هذه الشراكات، واستخلاص الدروس والاستفادة منها من طرف الدول الأخرى.

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة في إبراز المكانة والدور المحوري الذي أصبحت تلعبه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الأهداف التنموية المحلية والدولية، وتسلط الضوء على الأهمية المنوطة بها ضمن التوجهات التنموية الدولية الحديثة.

للقيام بهذه الدراسة، تم اتباع المنهج الوصفي، وذلك لوصف متغيرات الدراسة كمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذا للتعريف بالتوجهات التنموية الدولية التي تم اعتمادها حديثاً، ودور الشراكة ومكانتها في دعم هذه التوجهات، كما تم استخدام المنهج التحليلي لدراسة وتحليل مختلف التجارب الدولية الناجحة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومدى نجاعة هذه الأخيرة وعلاقتها بتجسيد الخطط التنموية للدول والحكومات.

بغرض معالجة الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين اثنين، حيث تم التطرق في المحور الأول إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأهميتها ضمن متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ومن خلال المحور الثاني تم استعراض العديد من التجارب الدولية الناجحة في مجال الشراكة، ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف التنموية ذات البعد المحلي والدولي في شتى المجالات.

كدراسات سابقة، ننوه إلى أن هناك عديد الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، أهمها:

- **دراسة (هشام مصطفى محمد سالم الجمل، 2016)**، بعنوان: "الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"، حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على الفرق بين الشراكة والخصخصة، بالإضافة إلى إبراز مزايا وعيوب ومبررات تطبيق الشراكة، وكذا متطلبات نجاحها، وهل تستطيع الشراكة المساهمة في تحقيق خطط التنمية المستدامة التي تهدف إليها الدولة أم لا، وتوصلت الدراسة إلى أن الشراكة أصبحت أسلوباً من الأساليب المطروحة لتنفيذ وإنشاء وإدارة المشاريع وبالكفاءة المطلوبة التي تحتاج إليها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، مع التوصية على ضرورة الالتزام ببعض الشروط والضوابط المهمة، وهنا تجدر

الإشارة إلى أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى أهداف التنمية المستدامة 2015-2030 (SDGs) كخطة تنموية دولية جديدة، وإنما اكتفت من الناحية النظرية فقط بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

- **دراسة (طهراوي دومة علي، 2017)**، بعنوان: الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للطاقات المتجددة ودورها في تخفيف التبعية الطاقوية -دراسة تجربة المغرب-، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أهم أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأكثرها فعالية في إنجاز مشاريع البنى التحتية للطاقات المتجددة، مع تسليط الضوء على تجربة المغرب، والتي اعتمدت على هذا الأسلوب، وتوصلت الدراسة إلى نجاعة هذا الأسلوب في إنجاز البنى التحتية للطاقات المتجددة، وظهر ذلك من خلال المشاريع المنجزة والتي هي في طور الإنجاز، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة قد ركزت على قطاع واحد وهو قطاع الطاقة المتجددة، ولم تتطرق إلى باقي القطاعات الحيوية الأخرى.

- **دراسة (ببقي ليلي اسمهان، كرمين سميرة، 2018)**، بعنوان: الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية -تجارب دولية-، حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم التجارب الدولية في مجال الاستثمار في مشروعات البنية التحتية عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك في عديد الدول المتقدمة وكذا النامية، حتى يتسنى لها تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وتوصلت الدراسة إلى تسجيل نجاح العديد من التجارب التي قامت بها الدول المتقدمة اقتصاديا من جهة، ولكن من جهة أخرى لا تزال تجارب الدول النامية تمتاز بعدم الفعالية.

2. الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

سننتظر من خلال هذا المحور إلى مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذا التعريف بخطة التنمية المستدامة 2015-2030، وإبراز الدور المحوري للشراكة في تحقيق التنمية المستدامة.

1.2 مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها: "أداة اقتصادية تتصف بالديناميكية والمرونة، تستخدم لغرض تحقيق عديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مثل دعم مسار تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل" (صافة، 2022، صفحة 749). كما تعرف على أنها: "من الأدوات الأساسية التي تتيح إمكانية توفير التمويل المناسب للمرافق العمومية والمشاريع الكبرى في مجال البنية التحتية، كما تمثل أداة فعالة لتعزيز الاقتصادي للأملاك العمومية" (ببقي و كرمين ، 2018، صفحة 42).

وعليه، يمكن القول إن توجه الدول إلى إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص يعد خيارا استراتيجيا لإقامة البنى التحتية والمرافق العامة والمنشآت الحيوية، والتي قد يكون من الصعب على الدولة إنجازها بمفردها، إما بسبب محدودية الموارد المالية، أو ضعف الإمكانيات التكنولوجية، أو عدم كفاية الخبرات والموارد البشرية القادرة على تصميم وتنفيذ مثل هذه المشاريع ذات الأهمية القصوى (صافة، 2022، صفحة 750).

2.2 التعريف بأهداف التنمية المستدامة (SDGs)

على خلفية التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها في الإعلانات السابقة، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20) في ريو دي جانيرو في جوان 2012 عشية الذكرى الـ 20 للمؤتمر الذي عقد في ريو في العام 1992، وفي ريو + 20، توصلت الدول الأعضاء إلى اتفاقية لإطلاق عملية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة تكون محدودة العدد، وطموحة، وسهلة الفهم لإيصالها إلى الجمهور، وتعالج في شكل متوازن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

وتضم الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20 وعنوانها "المستقبل الذي نريده"، ملحقا من 283 بيانا، بما في ذلك رؤية المؤتمر، وهي أعادت تأكيد مبادئ ريو وخطط العمل السابقة، ووضعت إطارا شاملا للعمل والمتابعة في المجالات الرئيسية والقضايا المشتركة بين القطاعات لضمان تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة، والتصدي لمواضيع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وكذلك الالتزام بمعالجة القصور في تنفيذ خطط العمل الخاصة بمؤتمرات القمة الرئيسية للتنمية المستدامة.

تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة The Sustainable Development Goals رسميا خلال قمة الأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر 2015، حيث تضمنت 17 هدفا رئيسيا (وفق الشكل 1 أدناه) مدعومة بـ 169 مقصدا فرعيا (صعب و صادق ، 2016، الصفحات 17-19) ، إذ تمتاز هذه الأهداف بشموليتها وأنها طموحة، إذ تمثل خارطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة على المستويين الوطني والعالمي خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2030.

الشكل 1: أهداف التنمية المستدامة (SDGs) 2030-2015



المصدر: (الأمم المتحدة تعتمد الأهداف العالمية الجديدة، لتحقيق التنمية المستدامة للبشرية والكوكب بحلول عام 2030، 2015)

بدأ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المدرجة ضمن خطة 2030 اعتباراً من 1 جانفي 2016، حيث تعتبر هذه الأهداف فريدة من نوعها كونها تدعو جميع الدول، سواء كانت فقيرة أو غنية أو متوسطة الدخل، لاتخاذ إجراءات فعالة تعزز الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، مع الحفاظ في الوقت ذاته على كوكب الأرض، ويبرز من خلال هذه الأهداف، أن القضاء على الفقر لا يمكن تحقيقه بدون تبني استراتيجيات تدعم النمو الاقتصادي، وتلي في الوقت ذاته الاحتياجات المتعددة: كالتعليم، الرعاية الصحية، الحماية الاجتماعية، فرص العمل، فضلاً عن ضرورة التصدي للأثار السلبية لظاهرة تغير المناخ والعمل على حماية البيئة (بلكوش، 2020، الصفحات 130-131).

3.2 الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

بالرغم من وضع وسائل تنفيذ الأهداف ضمن كل من الأهداف الستة عشر الأولى، إلا أنه قد تم تخصيص الهدف السابع عشر ليؤدي دوراً محورياً في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ويدعو هذا الهدف إلى "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة"، حيث يعد الركيزة الأساسية التي تدعم تحقيق الأهداف الأخرى، وتوحدتها ضمن إطار شامل وتكاملي (صعب و صادق ، 2016، صفحة 105)، حيث ينضوي تحت هذا الهدف، 19 مقصداً أو هدفاً فرعياً، وهي مقسمة وفق عدة مواضيع، وتشير إلى عدة مضامين مهمة، وبالتالي سنحاول من خلال هذا العنصر التعرف عليها وتبسيط الضوء عليها.

1.3.2 مضمون مقاصد الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

ويشتمل على ما يلي (المجلس الوطني للتخطيط، 2024):

1.1.3.2 الشؤون المالية: وهي تشتمل على 5 مقاصد، تدعو كلها إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية للبلدان النامية، وقيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية تنفيذًا كاملاً، وحشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية أيضاً، وكذلك مساعدتها على تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، مع الإشارة إلى أهمية اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها.

2.1.3.2 التكنولوجيا: وهي تشتمل على 3 مقاصد، حيث تدعو إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بالإضافة إلى تفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

3.1.3.2 بناء القدرات: بمقصد واحد يدعو إلى تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذًا فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

4.1.3.2 التجارة: وهي تشتمل على 3 مقاصد، حيث تدعو إلى تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، وكذا زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة البلدان الأقل نمواً من الصادرات العالمية بحلول 2020، بالإضافة إلى تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع البلدان الأقل نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشيًا مع قرارات منظمة التجارة العالمية.

5.1.3.2 المسائل العامة: ويندرج تحتها 3 مجالات (الأهداف، المقاصد والمؤشرات، بلا تاريخ):

■ المجال الأول بعنوان: **اتساق السياسات والمؤسسات**، وهو يشتمل على 3 مقاصد، حيث تتمحور حول تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق

اتساقها، وكذا احترام الحيز السياسي والقيادة الخاصين بكل بلد، لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

- المجال الثاني فهو بعنوان: **شراكات أصحاب المصلحة المتعددين**، وهو يشتمل على مقصدين، حيث تتمحور حول تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، كما تركز أيضا على تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد.
- المجال الثالث فهو بعنوان: **البيانات والرصد والمساءلة**، وهو يشتمل على مقصدين، وذلك للسير إلى تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والانتماء العرقي، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول سنة 2020، وكذا الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة، تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول سنة 2030.

2.3.2 مكانة وأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

ينص المقصد السابع عشر التابع للهدف الـ 17 من أهداف التنمية المستدامة على "تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد"، فهو يركز على أهمية بناء شراكات فعالة تجمع بين كل من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وهذا بالاستناد إلى تجارب واستراتيجيات سابقة تهدف إلى تعبئة الموارد، وبالتالي يتضح في هذا الصدد أن تحقيق خطة التنمية المستدامة مرهون بتعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين، من حكومات ومؤسسات خاصة ومنظمات مدنية، ضمن إطار مشترك مبني على القيم والرؤية والأهداف الموحدة، ويضع الإنسان والبيئة في محور الاهتمام، ويكون على كافة المستويات من المحلية إلى العالمية، بالإضافة إلى ذلك، فقد شدد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون بـ "الطريق إلى الكرامة بحلول عام 2030" على ضرورة توسيع نطاق الشراكات وحشد الفاعلين والداعمين،

مؤكدًا أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تعبئة ضخمة لرؤوس الأموال، خصوصًا من القطاع الخاص، وإعادة توجيهها نحو أولويات التنمية.

ومن الضروري أيضًا منح الاستثمارات طويلة الأجل أهمية خاصة، لا سيما في الدول النامية، وفي مجالات استراتيجية: كالطاقة النظيفة، النقل المستدام، البنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. من جهة أخرى، يضطلع القطاع العام بدور جوهري لضمان صياغة القوانين والأنظمة المناسبة لجذب هذه الاستثمارات، إضافة إلى تعزيز آليات الرقابة المالية، سواء من خلال الهيئات العليا للرقابة أو المؤسسات التشريعية (بلكوش، 2020، الصفحات 141-142)، أي بمعنى آخر وجود مؤسسات تتسم بفعالية وشفافية وتكون خاضعة للمساءلة، وكذا توفير بيئة الاقتصاد الكلي الآمن الذي يمكن التنبؤ به، والذي يشجع ويجذب الاستثمار المحلي والأجنبي (صعب و صادق ، 2016، صفحة 52).

4.2 تقييم أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تقديم الخدمات العمومية

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أبرز الأدوات التي يمكن أن تسهم في تعزيز فعالية وجودة الخدمات العمومية المقدمة من طرف المرافق العامة، غير أن فعاليتها قد تتأثر سلبًا بمجموعة من التحديات والمخاطر، مما قد يحد من قدرتها على تحقيق النتائج المرجوة (دلندة و بن عمران ، 2020، صفحة 418)، وعليه فإننا سنوضح ذلك من خلال ما يلي:

1.4.2 الشراكة بين القطاعين العام والخاص وسيلة لتحسين مستوى أداء المرافق العمومية

إن إقامة مشاريع مشتركة بين الإدارات المحلية الممثلة للقطاع العام، والفاعلين في القطاع الخاص، يشكل وسيلة فعالة لتعزيز الاستثمار ودفع عجلة التنمية بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، حيث أنه من خلال هذه الشراكات، يمكن للقطاع العام توظيف موارده وأصوله المتاحة بفعالية أكثر بما يخدم الأهداف التنموية المشتركة، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتنشيط الإنتاج المحلي، كما أن استغلال التمويلات في مشاريع ذات مردودية اقتصادية، يمكن أن يؤدي إلى توليد مصادر دخل مستدامة تعزز الاستقلال المالي على المدى البعيد (ملياني، 2015، صفحة 77).

كما أن هذه الشراكة تؤدي إلى زيادة نجاعة المرافق العمومية في القضاء على الاستنزاف المالي الذي يمكن أن يؤثر سلبًا على ميزانية الدولة، من خلال تمكن هذه المرافق من توفير الأموال من مصادر دخل جديدة، وبالتالي استثمارها من أجل تحسين مستوى تقديم المرافق العمومية لخدماتها العمومية (دلندة و بن عمران ، 2020، صفحة 419).

2.4.2 قصور الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن تحسين أداء المرافق العمومية

ويعزى ذلك إلى (دلندة و بن عمران ، 2020 ، صفحة 420):

1.2.4.2 قصور الجانب التشريعي: فقد أظهرت التجارب أن الحكومات عند انتقالها من التركيز على إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية إلى إعادة هيكلة مؤسساتها العمومية، غالبا ما تغفل عن أهمية إدخال تعديلات قانونية مرافقة، أو تخطئ في تقدير المدة الزمنية اللازمة لتنفيذ هذه التعديلات، مما يؤثر سلبا على نجاح الشراكات المبرمة.

2.2.4.2 معارضة الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تعد المعارضة الموجهة نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص من بين العوائق التي تواجه هذا النموذج، وهي في جزء منها ناتجة عن محدودية الوعي العام، خاصة لدى فئات من المواطنين الذين اعتادوا على هيمنة القطاع العمومي، ولا يزالون يعتبرون الملكية العامة تجسيدا لمبادئ العدالة التوزيعية ودور الدولة في رعاية جميع شرائح المجتمع، ومن جانب آخر، هذه المعارضة تعود أيضا إلى اعتقاد سائد لسعي القطاع الخاص إلى تغليب مصالحه الخاصة في بعض الأحيان على حساب المصلحة العامة.

3.2.4.2 اقتسام القطاع العام المخاطر مع القطاع الخاص: يعد تقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص من الخصائص الجوهرية التي تميز نماذج الشراكة عن الأساليب التقليدية لتنفيذ المشاريع، فبينما يتحمل القطاع العام في النماذج التقليدية الجزء الأكبر من المخاطر، تتيح الشراكة إمكانية توزيعها بشكل أكثر توازنا مع القطاع الخاص، ومع ذلك، فإن غياب التخطيط الجيد أو ضعف تصميم نموذج الشراكة قد يؤدي إلى نتائج عكسية، بحيث تتحمل المرافق العمومية العبء الأكبر من المخاطر، خاصة في ظل العقود طويلة الأجل، والتي قد تفتقر أحيانا إلى المرونة الكافية للتكيف مع المتغيرات المستقبلية.

3. عرض تجارب دولية ناجحة في مجال الشراكة في سياق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من الآليات الفعالة المساهمة في تعزيز جودة الخدمات العمومية المقدمة، لما لها من انعكاس إيجابي على حياة الأفراد ورفاهيتهم، حيث وفي هذا السياق، سيتم التطرق من خلال هذا المحور إلى بعض من النماذج الدولية الناجحة، والتي أبرزت كيف يمكن لهذا النوع من التعاون أن يحقق نتائج ملموسة في إطار التنمية المستدامة.

1.3 مشروع مترو الدوحة خدمة للهدفين 9، 11 من أهداف التنمية المستدامة

مضمون الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة هو: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار، أما مضمون الهدف رقم 11 هو: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة، وآمنة، وقادرة على الصمود، ومستدامة.

1.1.3. التعريف بالمشروع

أرست شركة السكك الحديدية القطرية (الريل) Qatar Rail بداية سنة 2015 مشروع إنجاز مترو الأنفاق بالدوحة على تحالف من شركات عالمية بقيمة مالية تقدر بحوالي 3 مليار يورو، والذي يضم الشركة اليابانية العملاقة للصناعات الثقيلة Mitsubishi Heavy Industries بالشراكة مع شركة THALES الفرنسية، وعدة شركات يابانية أخرى، وهي شركات Mitsubishi Corporation للتجارة و HITACHI و Kinki Sharyo، حيث يتضمن هذا المشروع إنشاء أربعة خطوط مقسمة على مرحلتين، تتمثل المرحلة الأولى في إنشاء الخطوط: الأحمر والأخضر والذهبي، أما المرحلة الثانية فتتمثل في إنشاء الخط الأزرق بحلول 2026، ليتم تغطية ما مجموعه 241 كم، مع 106 محطات بينها 123 محطة تحت الأرض، مع الإشارة إلى أن المشروع يصل عدة مناطق ببعضها البعض في الدوحة، بينها مطار حمد الدولي والمدينة القديمة ومناطق وسط المدينة مثل الخليج الغربي.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن المشروع السير بـ 75 قطارا من ثلاث عربات، مع إنجاز الأبواب الرئيسية ومحطة البطاقات والشارات وتوزيع الطاقة والاتصالات ونظام تهوية النفق، إلى جانب ضمان صيانة لمكونات المشروع لمدة 20 عاما بعد استكمال المرحلة الأولى في 2019، كما ستتولى الشركة اليابانية Mitsubishi Heavy Industries الإدارة العامة للمشروع بالتنسيق مع شركة السكك الحديدية القطرية، بينما تقوم شركتا Mitsubishi Corporation و Kinki Sharyo معا بصنع العربات، وستوفر شركة THALES وسائل الاتصالات والشارات وأنظمة الأمان والدفع، أما شركة HITACHI ستتولى إدارة قسم من المشروع وصيانة المنشآت (مترو الدوحة، 2015).

سيكون مترو الدوحة آليا بالكامل وبدون سائق، وسيُجهز بتقنية التحكم في القطارات القائمة على الاتصالات (CBTC)، وهو نظام تحكم قائم على الاتصال اللاسلكي بين المركبات وأجهزة الكمبيوتر التي تتحكم في حركة المرور، وعليه، ستضع هذه الشراكة قطر في مصاف الدول الرائدة في شبكات المترو الآلية عبر العالم (RKH Qitarat, 2018).

2.1.3. العائد الاقتصادي والمنافع الاجتماعية والبيئية للمشروع

سيسهم مترو الدوحة في توفير منظومة نقل وطنية متكاملة تقوم على حلول مستدامة، وتقلل الآثار البيئية السلبية للتنقل مقارنة بالوسائل التقليدية التي تعمل بالوقود الأحفوري، مما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي فهناك عدة منافع سيأتي بها المشروع تشمل مختلف الجوانب، أبرزها:

- إنجاز مشروع مترو الدوحة ومشروعات النقل والمواصلات الأخرى سيسهم في مواجهة 50% من الازدحام المروري، ويوفر مبلغ 905 ملايين دولار سنوياً، و16.5 مليار دولار بعد عشرين عاماً، بالإضافة إلى عنصر توفير الوقت، حيث أن هذه الوفورات استندت إلى دراسة أجريت في 2016.
- سيساهم المشروع في الحد من الانبعاثات الكربونية بنسبة 30%.
- معدلات الأمن والسلامة لهذا المشروع من أعلى المعدلات في العالم (الجزيرة، 2018).
- بمجرد اكتمال المشروع، سيتم ربط المترو أيضاً بدول الخليج المجاورة، وذلك لإنشاء أول نظام سكك حديدية متكامل كلياً (Invest، بلا تاريخ).

تجدر الإشارة إلى أنه خلال بطولة كأس العالم لكرة القدم قطر 2022، تم تحقيق أرقام قياسية في مستوى الخدمة، حيث قارب العدد الكلي لمرتادي المترو إلى 18.2 مليون راكب خلال البطولة، وقد تم تشغيل المترو لـ 21 ساعة يومياً بكفاءة عالية دون وقوع أخطاء أو أعطال تذكر.

2.3 عرض بعض نماذج الشراكات في قطاع الصحة خدمة للهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة

مضمون الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة هو: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

1.2.3 شراكات بين وزارة الصحة السعودية والقطاع الخاص في مجال تقديم الخدمات الصحية

نجد الشراكة مع شركة لين، حيث وقعت وزارة الصحة السعودية العديد من الاتفاقيات مع شركات القطاع الخاص رغبة منها في تعزيز مساهمة الخواص في التنمية الصحية وفق رؤية المملكة 2030، وتمكينه من تقديم الدعم في مجال الخدمات الصحية، وفقاً للاحتياجات الفعلية للمواطنين، بجودة وكفاءة عاليتين، ومن بين هذه الخدمات (الشراكة مع شركة لين، 2021):

- خدمة حجز موعد لفحص المشتبه في إصابتهم بفيروس (كورونا)، وخدمة حجز موعد لتلقي لقاح فيروس (كورونا): حيث تتيح الخدمة لجميع المواطنين والمقيمين داخل المملكة التسجيل وأخذ موعد لفحص المشتبه في إصابتهم بفيروس (كورونا)، وكذا أخذ موعد لتلقي لقاح (كورونا)، وذلك كله عبر تطبيق (صحتي).

- **خدمة الوصفة الطبية:** حيث تتيح هذه الخدمة للمستخدم صرف الأدوية عن طريق الصيدليات التجارية من خلال الاستشارة عبر قنوات وزارة الصحة عن بعد، حيث يمكن الاتصال بمركز الاتصال في وزارة الصحة (937) أو استخدام تطبيق (موعد) للحصول على وصفة طبية إلكترونية يمكن صرفها من أقرب صيدلية للمريض دون الحاجة للذهاب للطبيب.
- **الفحص الاستكشافي لطلاب المدارس:** وهو برنامج استكشافي سنوي لفحص طلبة المدارس خلال أربع مراحل دراسية، ويستهدف البرنامج عددا من الفحوصات لتعزيز الصحة العامة لطلاب المدارس، والاكتشاف المبكر للمشاكل الصحية من خلال إجراء فحوصات عدة، أهمها فحص حدة النظر، وتسوس الأسنان، وقياس السمع، وفرط الحركة، وصعوبات التعلم، وحالات الاكتئاب، والسمنة، واعوجاج السلسلة الفقارية، والتدخين، مع ضرورة التأكد من استكمال التطعيمات.
- من جهة أخرى نجد العديد من الاتفاقيات الأخرى، أبرزها: اتفاقية الشراكة مع صيدليات (الدواء)، وذلك لتقديم لقاحات فيروس (كورونا) للمواطنين والمقيمين، بحيث يتم التطعيم داخل فروع الصيدلية، وأبرمت هذه الاتفاقية ضمن الخطة الاستراتيجية المعتمدة للمملكة العربية السعودية، للوصول إلى السيطرة الكاملة على جائحة (كورونا)، واتفاقية الشراكة مجتمعية مع مستشفيات ومراكز مغربي، وذلك لإجراء 400 عملية مياه بيضاء (ساد)، واتفاقية الشراكة مع مؤسسة عبد العزيز ومحمد وعائلتهما الخيرية لتقديم الخدمات الصحية، والتنسيق الطبي استنادا إلى مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمستفيدين، بالإضافة إلى اتفاقية الشراكة مع وقف محمد إبراهيم السبيعي، وذلك لدعم، وتمويل مبادرة تقليل فترات الانتظار للعمليات الجراحية بمستشفيات القطاع العام، وبرنامج الطبيب الزائر في تخصص طب العيون (الشراكات مع القطاع الخاص، 2024).

2.2.3 عرض بعض الشراكات مع القطاع الخاص في فترة (كوفيد-19-) عبر دول العالم

حسب تقرير منظمة الصحة العالمية لسنة 2020 (العالمية، 2020، صفحة 11)، تم في المملكة المتحدة، تولى نظام الصحة الوطني إدارة جميع المرافق الخاصة للمرضى الداخليين فيما يخص مرضى كوفيد-19 والمرضى الذين يتلقون علاجات أخرى، وأدى هذا الدمج إلى إنشاء 8000 سرير إضافي في المستشفى، و1200 جهاز تهوية إضافي، وتوظيف 10000 ممرض و700 طبيب وأكثر من 8000 موظف سريري آخرين.

كما قامت الحكومة الأسترالية بالشراكة مع القطاع الصحي الخاص بتأمين 30000 سرير إضافي في المستشفى و105000 ممرض وموظف، من أجل المساعدة في مكافحة جائحة كوفيد-19،

كما أطلقت هيئة الصحة الوطنية في الهند آلية جديدة تسمى وحدة تكليف المستشفيات (HEM) التابعة لبرنامج AB-PMJAY، وبموجب هذا النظام، تكلف المستشفيات الخاصة على أساس مؤقت بمواصلة رعاية المرضى غير المصابين بكوفيد-19 والذين يعانون من السرطان ومشاكل القلب والسكري من أجل تعزيز توفير الرعاية للمستفيدين من برنامج AB-PMJAY.

أما في فيتنام، وحسب نفس التقرير (العالمية، 2020، الصفحات 22-24)، فقد تم تدريب الصيدليات الخاصة على تقديم الخدمات الصحية، حيث أبرمت منظمة PATH شراكة مع وزارة الصحة في إطار مبادرة جديدة لتقديم خدمات صحية عالية الجودة، بما في ذلك توفير خدمات الصحة الإنجابية للشباب وتحديد حالات السمل المحتملة، وأعدت منظمة PATH ووزارة الصحة المواد التدريبية والمرجعية، وأنشأ نظام إحالة بين الصيدليات الخاصة والمرافق الصحية المحلية من خلال قسائم وبطاقات إحالة، ونظمت حلقات عمل منتظمة من أجل تعزيز شبكات الرعاية الصحية.

أما في بنغلاديش، وفي الأيام الأولى لتفشي الوباء، منعت المديرية العامة للخدمات الصحية (DGHS) المختبرات الخاصة من إجراء اختبارات الكشف عنه، ولكن مع بدء ارتفاع عدد الحالات، خففت المديرية العامة للخدمات الصحية قيودها وسمحت للمستشفيات الخاصة، وكذلك المختبرات الخاصة، بإجراء اختبار للحالات المشتبه فيها، وزادت بالتالي من مرافق الاختبار في البلاد.

3.3 عرض مشروع في مجال التعليم خدمة للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة

مضمون الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة هو: ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

ونتطرق لمشروع إنشاء مدارس حكومية بأسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأردن، حيث أطلقت وزارة التربية والتعليم في سنة 2019، برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحسين البيئة التعليمية في المدارس الأردنية، ويهدف البرنامج إلى بناء 15 مدرسة جديدة لسد حاجة الوزارة للمدارس ومواكبة الزيادة السكانية وزيادة أعداد الطلبة وتداعيات أزمة اللجوء السوري، وما تسببه من ضغط على المدارس الحكومية واكتظاظ كبير في أعداد الطلبة، بالإضافة إلى الرغبة في مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه الوزارة في مجال البيئة المدرسية والتحول لنظام الفترتين في المدارس، والأبنية المدرسية المستأجرة، التي تقف جميعها عائقاً أمام تطوير القطاع التعليمي بشكل عام.

ويقوم المشروع خلال تنفيذه على إشراك القطاع الخاص الذي سيتولى مسؤولية تصميم المدارس وإنشائها وتشغيلها وإدامتها لعدة سنوات قبل تسليمها لوزارة التربية والتعليم، بدعم وتمويل من البنك

الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، وفي هذا الصدد فقد قامت الوزارة بتوفير المساحات اللازمة لإنشاء هذه المدارس وفق أحدث المواصفات، حيث أن هذه المدارس الجديدة ستعمل بالطاقة المتجددة والبديلة، ومن المتوقع أن يسهم المشروع في تحسين نوعية وجودة التعليم من خلال توفير بيئة تعليمية مناسبة في المدارس خدمة للأجيال القادمة، وتحسين العملية التعليمية وجودتها، ومعالجة الاكتظاظ في المدارس الناتج عن الزيادة السكانية الطبيعية والهجرات، خاصة فيما يخص أزمة اللاجئين السوريين، والذي بلغ عددهم نحو 1.3 مليون لاجئ، من بينهم 130 ألف طالب وطالبة في المدارس (التربية تطلق برنامج شراكة لبناء 15 مدرسة حكومية جديدة، 2019).

ووفقاً لقانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الأردني لسنة 2020 وحسب الممارسات الدولية، فمشروع المشاركة هذا يقوم على أن يتجه المستثمر إلى استثمار أمواله في بناء مشروع مدرسة على أرض ملك للدولة، وذلك بناء على اتفاق يتم بمقتضاه حصول الدولة على حق الانتفاع باستخدام المشروع في تقديم الخدمة التعليمية، وذلك لمدة معينة من الزمن، يتم الاتفاق عليها وعلى المصروفات بين الطرفين خلال فترة حق الانتفاع، وبالتالي يعد هذا المشروع أول مشروع يتم تنفيذه ضمن قانون مشروعات الشراكة لسنة 2020، إذ جاء ليترجم الشراكة بين القطاعين، في مرحلتها الأولى التي تبدأ بإنشاء 15 مدرسة تخدم مراحل: رياض الأطفال، والتعليم الأساسي والتعليم الثانوي (تايه، 2022).

4.3 عرض مشروع للطاقة الشمسية بالبرازيل خدمة للهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة

مضمون الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة هو: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

يعتبر مشروع "the Vista Alegre" أكبر مشروع للطاقة الشمسية يبنى على مرحلة واحدة في البرازيل (ATLAS RENEWABLE ENERGY, 2023)، حيث سيزود شركة ألبراس المحلية بالكهرباء لمدة 21 عاماً من خلال اتفاقية شراكة لشراء الطاقة، وذلك بعد أن حصلت شركة ATLAS RENEWABLE ENERGY الأمريكية (إحدى أكبر وأسرع منتجي الطاقة المستقلين نموًا في أمريكا اللاتينية) على أكبر قرض بالدولار الأمريكي في مجال الطاقة المتجددة من بنك التنمية البرازيلي (BNDES) لأكبر اتفاقية شراء طاقة شمسية في أمريكا اللاتينية، وسيساعد هذا القرض البالغ 447.8 مليون دولار، الشركة على بناء محطة فيستا أليغري للطاقة الشمسية، بقدرة مركبة تبلغ 902 ميغاوات، حيث ستنتج المحطة ما معدله 2 تيراواط ساعة سنوياً، مما سيساهم في الحد من انبعاثات

ثاني أكسيد الكربون بمقدار 2.4 مليون طن خلال فترة تشغيلها التي تمتد 20 عاما، ويساهم أيضا في تزويد أكثر من 3 ملايين شخص بالكهرباء.

بدأ تجسيد المشروع في سنة 2023، على أن يبدأ بتزويد شركة ألبراس بالطاقة الكهربائية بداية من سنة 2025، مع خلق أكثر من 2500 منصب عمل خلال مرحلة الإنجاز.

5.3 مشروع أكبر محطة تحلية مياه بالعالم في السعودية خدمة للهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة
مضمون الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة هو: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارتها المستدامة للجميع.

تعد محطة تحلية مياه رأس الخير واحدة من المحطات التابعة للهيئة السعودية للمياه، وتقع على الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية (محطة تحلية مياه رأس الخير، بلا تاريخ)، حيث بدأ بناء هذه المحطة في مطلع عام 2011، وتم تشغيلها في أبريل 2014، وهي أكبر محطة تحلية للمياه في العالم، إذ تنتج نحو 1.025 مليون متر مكعب من المياه المحلاة يوميا، وبلغت تكلفة إنشاء المشروع 27 مليار ريال سعودي (حوالي 7.2 مليار دولار)، وقد أنجز المشروع بالشراكة مع شركة دوسان الكورية وشريكها في التحالف شركة أركيرونودون السعودية، مع شركة Poyry كمستشار للمشروع (عبدن، 2018).

من جهة أخرى، أبدت الهيئة السعودية للمياه (المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة سابقا) عام 2020 رغبتها في خصخصة محطة التحلية والطاقة الكهربائية في رأس الخير، حيث أن المحطة هي أول مجموعة إنتاج يشارك فيها القطاع الخاص كجزء من أعمال تخصيص أصول الإنتاج، التي تشرف عليها اللجنة الإشرافية لتخصيص قطاع المياه في السعودية، ومن المقرر أن يشارك القطاع الخاص بحصة الغالبية، إذ أبدت 37 شركة وتحالفا استثماريا استراتيجيا وماليا عالميا وإقليميا الاهتمام والرغبة في الدخول في التخصيص (محطة تحلية مياه رأس الخير، بلا تاريخ).

4. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أولا من خلال إبراز الأهمية والدور المركزي الذي أصبحت تحتله في تدعيم وتحقيق التوجهات التنموية الحديثة ذات الأبعاد المحلية وكذا الدولية، والتي اعتمدت من منظمة الأمم المتحدة، والمجسدة في خطة أهداف التنمية المستدامة (SDGs) 2015-2030، وثانيا من خلال إبراز حجم المساهمة الفعالة لمثل هذه الشراكات في إنجاز وتشغيل مختلف المشاريع الحيوية من الناحية الواقعية، خدمة للخطط والاستراتيجيات التنموية، حيث تم إبراز ذلك من خلال استعراض مختلف التجارب الدولية الناجحة في هذا الصدد.

من خلال دراستنا لموضوع أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم التوجهات التنموية

الدولية الحديثة، وعرض مختلف التجارب الدولية الناجحة، تم التوصل إلى جملة من النتائج نوجزها كالآتي:

■ تتوزع آليات تنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة (SDGs) المعتمدة مؤخرا على مختلف أهدافها الستة عشر الأولى، بيد أن الهدف السابع عشر تم تخصيصه ليكون المحور الأساسي لدعم تحقيق هذه الأهداف وضمان تكاملها فيما بينها، إذ بحث على ضرورة تعزيز وسائل التنفيذ وتفعيل الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار، ينظر إلى التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص باعتباره عنصرا جوهريا لإنجاح رؤية 2030، كما تبرز الحاجة إلى توجيه الموارد المالية واستثمارات طويلة الأجل -خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر- نحو القطاعات ذات الأولوية، لا سيما في البلدان النامية، وهي قطاعات: الطاقة النظيفة، البنية التحتية، وشبكات النقل، باعتبارها من الدعام الأساسية لتحقيق التنمية المنشودة.

■ تتجه العديد من الدول إلى إشراك القطاع الخاص في تنفيذ برامجها التنموية، بهدف تعبئة موارد مالية إضافية تعوض النقص في تمويل المشاريع المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، برزت الشراكة بين القطاعين العام والخاص كخيار استراتيجي مفضل، نظرا لقدرتها على رفع جودة الخدمة العمومية، حيث تُبنى هذه الشراكات على أسس تعاقدية يتم من خلالها تكليف الخواص بتمويل وتنفيذ وتشغيل المشاريع، بالاعتماد على مواردهم الخاصة في المراحل الأولى، ليتم تعويض ذلك لاحقا من خلال عوائد التشغيل أو عبر حوافز مالية وضريبية تمنحها الدولة.

■ من خلال نماذج الشراكات الناجحة عبر دول العالم، والتي تم عرضها في هذه الدراسة، يتضح أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل آلية فعالة تسهم بشكل ملموس في الارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها المرافق العامة الحكومية، خاصة في الدول النامية، بما في ذلك الدول العربية، وتتمثل أبرز مكاسب هذا الأسلوب التعاوني في المساهمة في إنجاز مشاريع البنية التحتية في مجالات متعددة مثل (النقل، تطوير المدن، الرعاية الصحية، التعليم، الطاقة، وتوفير المياه... الخ)، كما توفر هذه الشراكات مصادر تمويلية بديلة، وتنقل المعرفة والخبرة والتجربة الإدارية المتميزة، إلى جانب توظيف كفاءات بشرية مؤهلة واعتماد تقنيات تكنولوجية حديثة، مما يخفف العبء المالي الذي تتحمله الخزينة العمومية، ويسهل في عملية تقديم الخدمات، ويرفع من المستوى المعيشي للمواطنين، وهو ما يصب في نهاية المطاف في دعم مسار التنمية المستدامة.

■ تسهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تسريع وتيرة تمويل وتنفيذ المشاريع التنموية ذات الأهمية الحيوية والاستراتيجية، إلا أن هذا الأسلوب لا يخلو من احتمالية وجود تحديات ومخاطر، فقد يؤدي إلى تحميل المواطنين أعباء مالية طويلة الأجل، كما يمكن أن يفتح المجال لممارسات فساد، وتحول تدريجي نحو خوصصة الممتلكات العمومية، مما يضعف من مبدأ الشفافية ويقلص من الرقابة على المال العام، كما قد تعطى الأولوية لتحقيق الأرباح على حساب المنفعة العامة.

واستنادا إلى النتائج السابقة يمكننا تقديم جملة من **الاقتراحات**، حيث ينبغي التأكيد على أن من أبرز مسؤوليات القطاع العام، تهيئة بيئة تنظيمية وتشريعية مناسبة ومحفزة لجذب الاستثمارات الخاصة، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات العمومية ويعزز من الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويتطلب ذلك وضع حوافز ملائمة، وتبني أنظمة رقابية قوية تشمل الأجهزة العليا للمراقبة المالية والبرلمانية، في ظل إطار قانوني يتسم بالشفافية، والحوكمة الرشيدة، وتخلى الإدارة عن التعقيدات البيروقراطية، وبالتالي الوصول إلى زرع الثقة لدى المستثمر المحلي والأجنبي، وتحفيزهم على توجيه رؤوس أموالهم نحو مشاريع تنموية مستدامة. كما يتعين على الحكومات العمل بشكل مستمر ومنسق مع شركائها في القطاع الخاص من أجل تحقيق أفضل النتائج التي تدعم مسار تحقيق التنمية المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويستلزم هذا التعاون إدراكا متبادلا لطبيعة الأهداف التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها، مع ضرورة إيجاد التوازن بين متطلبات الربحية التي تشكل محور اهتمام القطاع الخاص، والغايات الاجتماعية ذات المنفعة العامة التي تضعها الجهات العمومية في صلب أولوياتها.

بالإضافة إلى ذلك، من المهم العمل على تحفيز مساهمة القطاع الخاص، سواء كان وطنيا أو أجنبيا، لدعم سعي الحكومات الرامية إلى إعداد وتنفيذ السياسات والخطط المرتبطة بالتنمية المستدامة، ويتطلب ذلك بناء الثقة بين القطاعين من خلال تعزيز قنوات التواصل المنتظم والتشاور المتبادل، بما يسمح بتحديد الفرص والتحديات المشتركة، كما يعد الانفتاح على التجارب الدولية الناجحة وتبادل المعارف والممارسات المثلى، من العوامل المساعدة على تحسين فعالية هذا التعاون وتحقيق نتائجه المرجوة.

5. قائمة المراجع:

1-ATLAS RENEWABLE ENERGY. (2023, 11 29). *ATLAS RENEWABLE ENERGY RECEIVES THE LARGEST EVER RENEWABLE ENERGY USD LOAN FROM BNDES FOR LATIN AMERICA'S LARGEST SOLAR PPA*. Consulté le 05 20, 2025, sur ATLAS RENEWABLE ENERGY: https://ww2.atlasrenewableenergy.com/en/atlas-renewable-energy-receives-the-largest-ever-renewable-energy-usd-loan-from-bndes-for-latin-americas-largest-solar-ppa/?utm_source=chatgpt.com

أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم التوجهات التنموية الدولية الحديثة
-عرض تجارب دولية ناجحة-

Invest Qatar: (بلا تاريخ). النقل والخدمات اللوجستية. تاريخ الاسترداد 17 05 2025، من: <https://www.invest.qa/ar/sectors-and-opportunities/logistics-and-transport>

3- RKH Qitarat. (2018). *RKH Qitarat, the joint venture between RATP Dev, Keolis (SNCF Group) and Hamad Group, will operate the first Qatar public transport network*. Consulté le 05 17, 2025, sur RATP Dev: https://www.ratpdev.com/sites/default/files/annexes/news/___PRESS%20RELEASE_RKH%20Qitarat%20the%20joint%20venture%20between%20RATP%20Dev%20Keolis%20%28SNCF%20Group%29%20and%20Hamad%20Group%20will%20operat.pdf

4- الأمم المتحدة تعتمد الأهداف العالمية الجديدة، لتحقيق التنمية المستدامة للبشرية والكوكب بحلول عام 2030. (2015). تاريخ الاسترداد 19 05 2025، من الأمم المتحدة:

<https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/09/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9#/>

5- الأهداف، المقاصد والمؤشرات. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 10 05 2025، من المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان: <https://sdg.humanrights.dk/ar/node/125304>

6- التربية تطلق برنامج شراكة لبناء 15 مدرسة حكومية جديدة. (22 09 2019). تاريخ الاسترداد 17 05 2025، من وكالة الأنباء الأردنية -بترا-:

<https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=112868&lang=ar&name=news>

7- الجزيرة. (10 10 2018). بالآرقام.. تعرف على مشروع مترو الدوحة. تاريخ الاسترداد 17 05 2025، من موقع الجزيرة:

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2018/10/10/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%85%D8%AA%D8%B1%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%AD%D8%A9>

8- الشركات مع القطاع الخاص. (27 08 2024). تاريخ الاسترداد 16 05 2025، من وزارة الصحة للمملكة العربية السعودية: <https://www.moh.gov.sa/Ministry/Partnerships/Pages/private-sector.aspx>

9- الشراكة مع شركة لين. (23 03 2021). تاريخ الاسترداد 16 05 2025، من وزارة الصحة للمملكة العربية السعودية: <https://www.moh.gov.sa/Ministry/Partnerships/Pages/Lean-Company.aspx>

- 414